مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (٦) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (6)2025

فاعلية سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري

أ.د.محمد معن ديوب*

د.دريد العيسى**

حسام رضوان***

(تاريخ الإيداع ١٩/٥/ ٢٠٢٥ – تاريخ النشر ٢٨/٧/ ٢٠٢٥)

□ ملخّص □

هدف البحث للتعرف على فاعلية سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠)، حيث إن إعادة البناء من جديد تفترض معاجلة الاختلالات التنموية وذلك من خلال برنامج وطني استراتيجي يصاغ ليسهم في التدرج نحو التعافي المستدام لسورية، من هنا تظهر أهمية تطبيق سياسات إعادة الإعمار ضمن هذا الإطار التنموي من جهة، ومعرفة انعكاسها على بناء الاقتصاد السوري من جهة أخرى، وتم اختبار الفرضيات البحثية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة للأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار، وتحليل البيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١١) والتعرف على فاعلية سياسات إعادة الإعمار فيها.

وتوصلت الدراسة أن سياسات إعادة الإعمار قوبلت بالعديد من التحديات، كان أهمها العقوبات الاقتصادية على سورية، حيث أن الحكومة السورية كانت تعمل على تحقيق الاستمرار في تقديم الخدمات الحكومية الأساسية واستمرار عمل المؤسسات الحكومية وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية ، مما يعني أن سياسات إعادة الإعمار مازالت في عنق الزجاجة ولم تصل بعد إلى مستوى الفاعلية الذي ضمن تحقيق الإطار التنموي الداعم للاقتصاد السوري، وإن فاعلية سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري لحد الآن لم تتحقق، حيث من خلال التحليل تبين أن المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١١) في سورية لم تكن بالمستوى الجيد، لا على مستوى النمو الاقتصادي، أو على مستوى الاستثمار، وكذلك معدلات سعر الصرف، وهذا يؤكد ضرورة وضع سياسات إعادة الإعمار ضمن إطار تنموي يقود بالمحصلة إلى تحقيق الفاعلية المطلوبة في بناء الاقتصاد السوري.

الكلمات المفتاحية: سياسات إعادة الإعمار. الاقتصاد السوري.

*أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة اللاذقية

**أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة اللاذقية

***طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة اللاذقية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٩) العدد (٦) ٢٠٢٥
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (9) No. (6)2025

The Effectiveness of Reconstruction Policies in Building the Syrian Economy

Dr. Mhd Maan Dayoub*
Dr. Douried Al-Issa**
Hossam Radwan***

(Received 19/5/2025.Accepted 28/7/2025)

□ABSTRACT □

The research aimed to identify the effectiveness of reconstruction policies in building the Syrian economy during the period (2011-2020), as rebuilding again assumes addressing developmental imbalances through a strategic national program formulated to contribute to the gradual recovery of Syria, hence the importance of applying reconstruction policies within this developmental framework on the one hand, and knowing its reflection on building the Syrian economy on the other hand, and the research hypotheses were tested by relying on the analytical descriptive method, through a review of economic literature and previous studies that addressed the political economy of reconstruction, and analyzing data related to.

The study found that reconstruction policies were met with many challenges, the most important of which was the economic sanctions on Syria, as the Syrian government was working to achieve continuity in providing basic government services, continuing the work of government institutions and meeting the basic needs of citizens, which means that reconstruction policies are still in a bottleneck and have not yet reached the level of effectiveness that ensured the achievement of the development framework supporting the Syrian economy, and the effectiveness of reconstruction policies in building the Syrian economy so far has not been realized, The analysis shows that the economic indicators during the period (2011-2020) in Syria were not at a good level, neither at the level of economic growth, nor at the level of investment, as well as exchange rate rates. This emphasizes the need to set reconstruction policies within a developmental framework that leads to the achievement of the required effectiveness in building the Syrian economy.

Keywords: Reconstruction policies. Syrian economy**.**

*Professor at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University.
**Assistant Professor at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University.
***PHD Student at the Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University

١- مقدمة Introduction:

يعد موضوع إعادة الإعمار من القضايا الهامة التي تشغل الحكومات في الدول التي تعرضت لأزمات أو حروب، حيث أن النجاح في إعادة بناء الاقتصاد على المستوى الوطني يتوقف على مدى النجاح في تطبيق سياسات إعادة الإعمار الاقتصادية، كما أن إعادة بناء التشكيل الاجتماعي ومعالجة الأزمات الاجتماعية التي أثرت على المواطنين سواء على صعيد الفقر والصحة والتعليم منوط بدرجة النجاح في تطبيق سياسات إعادة الإعمار الاجتماعية، وهناك أربعة نقاط أساسية في تطبيق سياسات إعادة الإعمار وهي: الأمن والاستقرار، الرفاه الاجتماعي، الرفاه الاقتصادي، التشاركية بين القطاع العام والخاص، وعليه عند وضع سياسات إعادة الإعمار يجب أن تتحقق هذه النقاط الأربعة، وكذلك عند تطبيق سياسات إعادة الإعمار لا بد من النظر إلى مدى نجاحها في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

إن الصراعات تشكل شكلاً هاماً من أشكال الكوارث ليس فقط بسبب الدمار الشامل الذي يلحق بالأرواح، بل وأيضاً بسبب تأثيرها الطويل الأمد على سبل العيش والبنية الأساسية المادية والمؤسسات الحاكمة والتماسك الاجتماعي والثقة. لذا، ينبغي لإعادة الإعمار بعد الصراع أن تتبنى نهجاً شاملاً لإعادة بناء سبل العيش المحطمة مع استعادة الحكم والثقة، وذلك من أجل تجنب الصراعات في المستقبل.

٢- الدراسات السابقة Research Problem:

الدراسات العربية:

- دراسة (كيكي، ومحمد، ٢٠١٦) بعنوان: تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية.

هدفت الدراسة إلى معرفة الموارد المالية المتاحة للحكومة لتمويل إعادة الإعمار ودراسة الخيارات البديلة المتاحة وأهمية التشاركية بين القطاع العام والخاص ودور مصادر التمويل الخارجية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لفترة الأزمة السورية منذ بدايتها، وتوصلت الدراسة إلى أن ضرورة توجيه الأولوية في الاستثمار في البنى التحتية كشرط لإعادة البناء الاقتصادي.

- دراسة (عربش وصالح، ٢٠١٩) بعنوان: الإطار الاستراتيجي لإعادة البناء في سورية- الأسس النظرية والمقاربة الوطنية وتكامل السياسات.

هدفت الدراسة إلى توظيف مدخل الاقتصاد السياسي الشامل لتقديم مقاربة سياساتية في إطار استراتيجي منبثق من الإرث الحضاري والرؤية المستقبلية في مرحلة إعادة البناء في سورية، من خلال دمج الأسس الفكرية ضمن برامج وطنية تمثل ركيزة نحو التدرج في حالة الاستقرار والتعافي الشامل والمستدام، وتوصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية شاملة في مرحلة إعادة الإعمار ولا بد من أن تنمو الاستراتيجيات جميعها في سياقها المحلي مع إدماج استراتيجيات متعددة في آن واحد بحسب السياقات وضمن منظور التنمية، وتعزيز دور الدولة- المواطن في دفع عملية التنمية الشاملة والمستدامة، وتجنب الممارسات الملتبسة والمسارات العشوائية في تطبيق سياسات إعادة الإعمار.

– دراسة (العيسة، ٢٠٢١) بعنوان: إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمنية أم التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع إعادة إعمار الدول والمجتمعات في بيئة الحرب وما بعدها، وتناقش تحديدا إشكالية محاولة الولايات المتحدة وحلفائها إسقاط نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية على حالات مختلفة جيوسياسيا وثقافيا، مثل العراق وأفغانستان وربما سوريا واليمن وليبيا وغيرها مستقبلا، و تجادل الدراسة بأن نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان نجح بسبب ظروف خاصة بالمحتوى الثقافي لكلا البلدين ، والتقدير والفهم الغربي وبخاصة الأمريكي لهذا المحتوى، في حين فشل نموذج إعادة إعمار العراق وأفغانستان بسبب اختلاف المحتوى الثقافي لكلا البلدين، واختلاف مصالح الدول الداعمة لمشروع إعادة الإعمار. وطرحت الدراسة فرضية عدم ملاءمة نموذج إعادة إعمار ألمانيا واليابان لتطبيقه في ظروف ما بعد الحرب في دول عربية وإسلامية كالعراق وأفغانستان واليمن وليبيا وسوريا، وناقشت الدراسة أسباب فشل نماذج إعادة إعمار كل من العراق وأفغانستان كنماذج لبيئة ما بعد الحرب، وبناء استقرارهما، مقارنة بنموذج ألمانيا واليابان، وتبين فرص نجاح النموذج البديل الذي ينظر إلى البعدين الأمني والاقتصادي بوصفها عوامل مساعدة لتحقيق التنمية المستدامة المرتكزة على ثلاثة أبعاد رئيسية ومهمة لبيئة ما بعد الحرب وهي: البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي. واستنتجت الدراسة أنّ تركيز الولايات المتحدة والقوى الدولية والمحلية المتحالفة معها على الاقتصاد والأمن لم يحدث تنمية في كل من حالة العراق وحالة أفغانستان، بل أنتج نظماً دكتاتورية قادت مجتمعاتها إلى مزيد من العنف.

الدراسات الأجنبية:

– دراسة (**Sakalasuriya et al**، ٢٠١٦) بعنوان: العواقب المترتبة على إعادة الإعمار بعد الصراع: مراجعة للأدبيات.

(The consequences of post conflict reconstruction: a review of literature)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجهود المتعلقة بإعادة الإعمار في سريلانكا، في ظل السؤال عما إذا كانت جهود إعادة الإعمار هذه قد خلقت أي فوائد، فإن القدر الكافي من البحث لم يتم إجراؤه لتحليل العواقب المترتبة على إعادة الإعمار بعد الصراع في سريلانكا. وفي التطبيق الحالي لإعادة الإعمار بعد الصراع، هناك العديد من الأمثلة على التدخل الفاشل وتحقيق نتائج متناقضة. في الأدبيات الحالية حول إعادة إعمار المناطق الريفية، هناك نقص في الفهم الواضح لعواقب تدخل إعادة إعمار المناطق الريفية من حيث البنية التحتية المادية، وكان التركيز مقتصرًا على التأثيرات على قضايا معينة مثل منع الصراعات والحد من الفقر وعدم المساواة والاستيلاء على الأراضي والحوكمة، وسلطت هذه الدراسة الضوء على الحاجة إلى تحليل شامل لعواقب إعادة إعمار المناطق الريفية. واستنادًا إلى الأبحاث السابقة، وضعت الدراسة قائمة بالعواقب التي يجب تحليلها قبل تنفيذ مشاريع البنية التحتية. كما أكدت على أهمية عواقب إعادة إعمار المناطق الريفية في سياق ما بعد الصراع في سريلانكا وكيف يمكن أن ترتبط بالاستقرار على المدى الطويل.

- دراسة (**Rached & Jamil**، ٢٠٢٣) بعنوان: إعادة بناء الدولة بعد الحرب: العراق بعد داعش كدراسة حالة.

(Postwar State-Reconstruction: Iraq after ISIS as a Case Study)

هدفت الدراسة إلى التحقق في إمكانية تطبيق نموذج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمجتمعات ما بعد الحرب مثل العراق والعقبات التي واجهتها، حيث تمثلت الإشكالية في أنه أصبح دمج هذه الجماعات المسلحة مهمة معقدة لدولة العراق ما بعد داعش. من خلال النظر إلى تاريخ عملية بناء الدولة. ثم تطوير إطارًا مفاهيميًا للتحلل والنقد، ومن ثم تحديد العوامل التي تشكل نتائج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحديد دور قوات الحشد الشعبي، وكيف أصبحت أنشطتها عقبة أمام إعادة بناء الدولة العراقية في حقبة ما بعد داعش، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: فشل العراق في كسر حلقة الفشل ولم يبني مؤسسات دولة فعالة لإدارة الصراعات العرقية الطائفية في البلاد. وسوف يتسبب ذلك في صراعات جديدة في المستقبل، والشعب العراقي هو الذي سيدفع الثمن. قوات الحشد الشعبي الآن بين التوازنات الإقليمية والمتغيرات المحلية، وإن الدولة العراقية الآن في مأزق فيما يتعلق بالدور العسكري لقوات الحشد الشعبي، التي تعمل داخل البلاد وخارجها، ولقد عززت من مكانة قوات الحشد الشعبي بالنسبة لإيران وتستخدمها كوكيل لها.

٣-**مشكلة البحث** :Research Problem

بعد التدهور الذي لحق بالاقتصاد السوري أصبحنا بحاجة ماسة لتطبيق خطة تعافٍ وإنعاش على جميع الأصعدة، ليس فقط لكي نعوض الأضرار والخسائر لجميع الأطراف المعنية، بل من أجل استدراك وتعويض جميع ما فاتنا في السنوات السابقة، وهذا يتطلب إعداد سياسات شاملة لإعادة الإعمار متضمنة البنية التحتية والبنى الاقتصادية، بحيث تستطيع مواجهة تحديات الفترة القادمة بكل أبعادها.

وبناءً عليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- ما هو الإطار التنموي لسياسات إعادة الإعمار في سورية؟
- ما هي السياسات الفعالة لمرحلة إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري؟

٤- **أهمية البحث** The Importance Of Research

تأتي أهمية البحث من الناحية النظرية: في تسليط الضوء على الدور الذي قدمته سياسات إعادة الإعمار على المستوى الاقتصادي في بناء الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١١).

كما تأتي أهمية البحث من الناحية العملية: تنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية من خلال تقديم تحليل مبني على التقارير الرسمية والبيانات الرسمية المنشورة حول المؤشرات الاقتصادية المتضمنة في سياسات إعادة الإعمار خلال هذه المرحلة، كما تتمثل الأهمية العملية من خلال النتائج التي سيتوصل لها البحث من تحديد علمي ودقيق لمساهمة سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري ما بعد الفترة المذكورة.

٥- **أهداف البحث** :Research Objectives

يهدف البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

- التعرف على الإطار التنموي لسياسات إعادة الإعمار في سورية.

- التعرف على مدى فاعلية سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري.

٦- فرضيات البحث Hypotheses Research:

إن إعادة البناء من جديد تفترض معاجلة الاختلالات التنموية وذلك من خلال برنامج وطني استراتيجي يصاغ ليسهم في التدرج نحو التعافي المستدام لسورية، من هنا تظهر أهمية تطبيق سياسات إعادة الإعمار ضمن هذا الإطار التنموي من جهة، ومعرفة انعاكسها على بناء الاقتصاد السوري من جهة أخرى، وبالاعتماد على فرضيتين اثنين:

الفرضية الأولى: تمتلك سياسات إعادة الإعمار في سورية إطاراً تنموياً يخدم بناء الدولة.

الفرضية الثانية: تمتلك سياسات إعادة الإعمار فاعلية في بناء الاقتصاد السوري.

٧-منهجية البحث Research Methodology:

اتبع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة للأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت الاقتصاد السياسي لإعادة الإعمار، كما أجري تحليل للبيانات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٠) والتعرف على فاعلية سياسات إعادة الإعمار فيها، والخروج بنتائج تفيد في فهم مستوى النجاح في تطبيق سياسات إعادة الإعمار في سورية خلال الفترة الممتدة منذ عام ٢٠١١.

٨- الحدود الزمانية للدراسة:

حددت مدة الدراسة خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠

9-الإطار التنموي لسياسات إعادة الإعمار في سورية:

في ظل الحروب الدائرة في العديد من دول العالم، ومع شروع البلدان في إعادة بناء اقتصادها بعد الصراع، يتعين علينا أن نتأمل ظروف هذه البلدان في تجنب الانتكاس إلى الفوضى وفي الاعتماد على المساعدات. وتقدم لنا الخبرة المكتسبة من التدخلات الأجنبية الفاشلة أدلة قوية على أن إعادة البناء الاقتصادي تختلف اختلافاً جوهرياً عن التنمية الطبيعية. ونحن نفترض أن إعادة البناء هي مرحلة وسيطة حيث يتعين على كل السياسات أن تستهدف تجنب الانتكاس إلى الصراع. كما تظهر الخبرة أنه على الرغم من خصوصيات كل حالة، فإن مسار وتوقيت وتسلسل السياسات الاقتصادية والإصلاح يشكلان مفتاحاً لإعادة البناء الفعّال. وفي حين يتعين على النمو الديناميكي أن يكون هدفاً أطول أمداً، فإننا نزعم أن الهدف الرئيس في الأمد القريب لابد وأن يكون تحسين الأمن وضمان قدرة السكان على استعادة سبل العيش الأساسية . حتى ولو كانت على مستويات الكفاف. ونحن نوصي بإنشاء "مناطق إعادة الإعمار" للبدء في استبدال المساعدات بالاستثمار الأجنبي لتجنب الاعتماد على المساعدات (Castillo, 2015, p٢).

إن الشروع في تطبيق سياسات إعادة الإعمار ينطلق من توضيح المحاور الرئيسية لمشاريع إعادة الإعمار، وهي تندرج ضمن أربعة فئات هي (الخوري، ٢٠١٩، ص٨٤):

١- مشاريع البنى التحتية الضرورية (المجتمعات الإنسانية): وتتضمن:

- دعائم الأمن والاستقرار.

- إمدادات الطاقة بكافة صورها.
- إمدادات المياه الصالحة للاستخدام.
- الزراعة والتوسع في الأراضي الزراعية.
- التنمية العمرانية.
- شبكات النقل والمواصلات.

٢- البنى التحتية للمشاركة الرقمية:

- شبكة الاتصالات والانترنت.
- الحاضنات التكنولوجية.

٣- البنى التحتية المختصة (الخدمات) وتتضمن:

- الخدمات التعليمية.
- الخدمات الصحية.
- الخدمات الثقافية.
- الخدمات الرياضية والترفيهية والفنية.

٤- البنى التحتية للأجهزة الحكومية وتتضمن:

- التحول الرقمي.
- التشريعات والقوانين.

الواقع والتطبيق:

من خلال تحليل مدى فاعلية سياسات إعادة الإعمار المطبقة في سورية ضمن الإطار التنموي، تتضح النقاط الآتية:

- خطة الحكومة السورية لإعادة الإعمار بدأت بإصدار القوانين لتنظيم عملية إعادة الإعمار وتشمل قوانين تنظيم ملكية الأجانب (القانون رقم ١١ لعام ٢٠١١) والقوانين والمراسيم التي تنظم عمليات التطوير العقاري (القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠١١، المرسوم رقم ٦٦ لعام ٢٠١٢، القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠١٥، والقانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨) وقانون تنظيم إزالة وتدمير المساكن غير الرسمية ومخالفات البناء (المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢) وقانون تنظيم التنمية الإدارية المحلية (المرسوم رقم ١٩ لعام ٢٠١٥) وقانون تنظيم الشراكات بين القطاعين العام والخاص (القانون رقم ٥ لعام ٢٠١٦) (تقرير الإسكوا، ٢٠٢٠، ص٧٣).
- قدرت الحكومة السورية حاجتها لإعادة الإعمار وسطياً ما يعادل ٦,٦ مرة أو قرابة ٧ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ والبالغ ٦٠ مليار دولار، أو ٤٤ ضعف من حجم الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٩ والبالغة ٩,٨ مليار دولار (سليمان، ٢٠١٩، ١٢).
- تعزيز جانبي التصدير وتأمين القطع الأجنبي اللازم للقيام بعملية إعادة الإعمار، وبالنسبة لجانب التصدير فهو مرتبط حتماً بإعادة بناء وتقوية القطاع الصناعي، فقد كان لقطاع الصناعة الأولوية

من خلال ترميم وإعادة بناء المصانع وتشجيع العمالة، وتعزيز حلقات الربط بين الصناعة والزراعة، كما كان هناك توجه لدعم قطاع المصارف الخاصة، من خلال إقامة البنوك الاستثمارية وشركات التمويل التأجيري وصناديق الاستثمار المتخصصة ورفع رؤوس أموال المصارف التجارية، كما كان هناك توجه للاستفادة من دولة لبنان الشقيقة من خلال الاستفادة من مرفأي بيروت وطرابلس في التجارة السورية الجديدة ومن التجارة اللبنانية الناتجة عن النشاط اللبناني الجديد الموجه لسورية، ويتوقع أن تشكل منطقتي بيروت وطرابلس منصتين هامتين لإعادة إعمار سورية، فبالنسبة للتجارة تعتبر الأسواق السورية الآن مفتوحة للمنتجات اللبنانية ومعفاة من الرسوم الجمركية بموجب أحكام اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين الموقعة في العام ١٩٩٨ والتي دخلت حيز التطبيق الكامل في العام ٢٠٠٤، وبموجب أحكام اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى الموقعة في العام ١٩٩٨ والتي دخلت حيز التطبيق في العام ٢٠٠٥ (سكر، ٢٠١٦).

– كان هناك خلل على مستوى الائتمان المصرفي، حيث أن زيادة الائتمان المصرفي لم يكن مؤطر ضمن رقابة مصرفية جاهزة، كما أن التضييق على الاقتصاد غير الرسمي لم يكن فاعلاً، على اعتبار أن المقابل في الاقتصاد الرسمي لم يكن مقبولاً، حيث أنه لا الأجور كانت كافية، ولا العدالة في التوزيع محققة، ولا الدعم المصرفي كان يلبي الطموح، ولم يتم ضبط الإنفاق بالشكل الأمثل (عربش وصالح، ٢١٩، ص٧٠–٧١).

الوصول إلى الفاعلية في تطبيق سياسات إعادة الإعمار:

في سبيل تحقيق فاعلية سياسات إعادة الإعمار ضمن الإطار التنموي لسورية بعد الحرب (تقرير الإسكوا، ٢٠٢٠، ص٧٢):

– في الجانب التشريعي والقانوني: لا بد من مواصلة الجهود في سبيل إعادة بناء المجتمع السوري، وتعزيز مبدأ المسائلة والشفافية، من أجل الوقوف على نتائج الأعمال المنجزة في كافة الأصعدة من قبل الجهات المعنية و المنظمات الداعمة للعمل في مجال إعادة الإعمار، عبر تعزيز دور النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الشعبية، وتعزيز دور السلطة التشريعية في أداء دورها في رصد أداء الحكومة والإشراف عليه، كما هناك جانب مهم يتمثل في توعية المواطنين السوريين بشأن الوظائف المنوطة منهم، وإنشاء نظام للبيانات يسهل الوصول إليها وإدماج هذه التوجهات في عمل المؤسسات الحكومية نفسها.

– في الجانب الاقتصادي: هناك توجه جدي نحو إنعاش الاقتصاد السوري وتفكيك تركة اقتصاد الحرب وهذا يتم من خلال التدابير المتخذة باتجاه النمو الاقتصادي، وربط خطط الطوارئ المطبقة بإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

– يجب تحقيق أفضل الاستثمارات المستدامة في رأس المال البشري: حيث أولاً يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على الرأس المال البشري السوري المبدع وعدم هجرته خارجاً، كونه عماد تطبيق سياسات إعادة الإعمار.

– وضع الأولويات في تطبيق سياسات إعادة الإعمار: حيث يجب أولاً إصلاح البنى الأساسية المادية، ومن ثم اختيار قطاعات استراتيجية محددة لتوفير الدعم لها، مثل الزراعة والصناعات التحويلية.

– تحديد أولويات السياسات الاقتصادية للمرحلة المقبلة المتضمنة إعادة الإعمار: أ– المساهمة في بناء السلام، ب– الاضطلاع بدور في تأمين الحاجات الأساسية، ج– المساهمة في إيجاد فرص العمل، د– توجيه الموارد نحو بناء الاقتصاد، هـ– معالجة الدمار، و– تعزيز القدرات المؤسسية، ز– إيلاء الأهمية لسلاسل القيمة في الاقتصاد، ح– ضمان توافر الموارد.

الإطار التنموي لسياسات إعادة الإعمار:

من أجل تأطير برامج إعادة الإعمار ضمن مقاربة تنموية فاعلية يجب بناء نموذج لإعادة الإعمار يقوم على النقاط الآتية:

١. أهمية معالجة الاختلالات البنيوية: من خلال تشخيص الواقع الراهن واعتماد طرائق المعالجة ضمن الثوابت الوطنية، من خلال تحقيق الاستقرار والتعافي الشامل، ومعالجة الاختلالات البنيوية بمثلثي الاستدامة: أي من الزاوية الجغرافية والقطاعية والزمانية، بالتلازم مع المثلث الآخر بأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، والتركيز على حكومة مركزية فاعلة يضمن تخصيص الموارد بفاعلية وكفاءة في أداء الأسواق ومنع الاحتكارات، وصولاً إلى تحقيق الازدهار الذي يقوم على ثلاثة أعمدة: الملكية المصانة (الخاصة)، وحرية الأسواق (الحرية التي تشمل الملكية أيضاً بأوسع أشكالها والحرية الفكرية ضمنياً) ورفع مستويات التشغيل والتوظيف في إطار الاقتصاد الكلي (Ramsbotham, 2016, p٥٦).

٢. أهمية تأسيس الحكومة الاقتصادية: إن إعادة البناء يجب أن تكون شاملة وبمنهجية واضحة، وتؤدي دوراً حيوياً في ضمان الازدهار والسلم، وتتمحور السياسة الاقتصادية في تخفيض الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، ورفع الدخل، وتخفيض الآثار السلبية لمرحلة ما قبل إعادة البناء، واحتمالية عودتها واستهداف معدل نمو قصير ومتوسط الأجل (عربش وصالح، ٢٠١٩، ص٦٩).

ويجب رسم السياسات التي تمثل أهداف إعادة الإعمار (Mezzera,) & (Paul, 2007, p3 2012, p٥):

– إعادة تأسيس الحكومة الاقتصادية من خلال تحسين إدارة الموارد، والتناسق بين السياستين المالية والنقدية.

– ضمان شرعية الحكومة وسيطرتها من خلال تعزيز السياسات الحكومية عبر القطاع الخاص والمنظمات غير الرسمية لتجاوز النقص في إمكانيات الحكومة.

– مكافحة البطالة وتحسين مستويات المعيشة وضمان الإنصاف في التوزيع والاستقرار الاقتصادي.

– تحقيق نمو مستدام بمعدلات عالية.

– إجراء تعديلات في الحوافز والفرص والتفضيلات للمؤسسات التي ستقوم بإعادة البناء.

٣. أهمية التركيز على رأس المال الاجتماعي: وذلك من خلال وضع المعايير والضوابط والأسس التي تحكم العلاقات بين مختلف المكونات الفاعلة في المجتمع، وخلق الثقة فيما بينها، عبر تحقيق الإنصاف والعدالة، وضمان المشاركة للجميع، وخفض التوتر والاحتقان السياسي والاجتماعي، وعليه يجب التركيز في سياسات إعادة الإعمار على الأساسيات وتحديد الأولويات ومراعاة التتابع والانتقال إلى المدى الطويل خلال مرحلة الإنجاز (Mario et al, 2009, p٥٣).

٤. اعتماد مقاربة التنمية المحلية: حيث أن المؤمل الوصول إليه من خلال تطبيق سياسات إعادة الإعمار الوصول إلى إطار تنموي يحقق إعادة البناء التنموية بعد الحرب، من خلال بناء السلم والأمن المجتمعي، وتحقيق التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص، ففي مرحلة ما بعد الحرب تتاح فرص جدية لإنجاز إصلاحات جذرية في السياسات والمؤسسات، حيث يجب وضع قانون تجاري قوي وواضح لتطبيق العقود، حماية الملكية للإفادة من رؤوس الأموال، تطوير القطاع العام من خلال تفعيل: المحاسبة الفعالة والمسائلة الشفافة (عربش وصالح، ٢٠١٩، ص٧٢).

وبالتالي يمكن الاستنتاج أن سياسات إعادة الإعمار قوبلت بالعديد من التحديات، كان أهمها العقوبات الاقتصادية على سورية، حيث أن الحكومة السورية ادعت أنها تعمل على تحقيق الاستمرار في تقديم الخدمات الحكومية الأساسية واستمرار عمل المؤسسات الحكومية وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية، ولم تلتفت للعمل في نهج إعادة الإعمار على مستوى البنية التحتية المهدمة، وعلى مستوى الاقتصاد المتراجع، وعلى مستوى الوضع الاجتماعي الذي طاله الكثير من التعقيدات، مما يعني أن سياسات إعادة الإعمار مازالت في عنق الزجاجة ولم تصل بعد إلى مستوى الفاعلية الذي يضمن تحقيق الإطار التنموي الداعم للاقتصاد السوري.

١٠- فاعلية سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري:

الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١١) (الصعوبات والتحديات):

حقق الاقتصاد السوري قبل عام ٢٠١١ تكاملاً جيداً في شبكات البنى الأساسية والمؤسسات على الصعيد الوطني، مع أن أوجه عدم المساواة كانت قائمة لا سيما بين المناطق، ولكن مع بداية الثورة السورية في عام ٢٠١١، أدت الظروف الصعبة إلى تحول في الاقتصاد، حيث تراجعت القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرسمي، ونشأ اقتصاد حرب يفتقر إلى التماسك وينطوي على روابط إقليمية، مما عزز نفوذ الاقتصاد غير الرسمي، أو كما يسمى بالاقتصاد الأسود، حيث كثر الوسطاء والسماسرة، وكثرت عمليات التهريب غير الشرعي للسلع والبضائع، الأمر الذي أفضى إلى حالة من التفكك الاقتصادي، والتي كان من عواملها (تقرير الإسكوا، ٢٠٢٠، ص١٩):

- العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب ولا سيما تصدير النفط إلى أوروبا، والتي ساهمت في انخفاض الإيرادات الحكومية إلى حد كبير، وعزل النظام المصرفي الحكومي عن الغرب.
- التدمير الذي طال البنى الأساسية للإنتاج وتحديداً في حلب التي تعد العاصمة الاقتصادية لسورية.
- خروج المنطقة الشرقية المنتجة للنفط والحبوب والهيدروكربونات عن سيطرة الحكومة السورية.

وأضاف التقرير أن تراكم الأضرار الناجمة عن الحرب في سورية طال أكثر من سبعة قطاعات احتياجاً لرأس المال وهي (الإسكان، التعدين، الأمن، النقل، الصناعات التحويلية، الكهرباء، الصحة)، حيث كان الإسكان الأكثر تضرراً بنسبة ١٧,٥% يليه قطاع التعدين بنسبة ١٦%، والشكل التالي يوضح خسائر رأس المال المادي في سورية حسب القطاع خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨ (بمليارات الدولار وحسب الأسعار في عام ٢٠١٠):

الشكل (١): خسائر رأس المال المادي في سورية خلال الفترة حسب القطاع

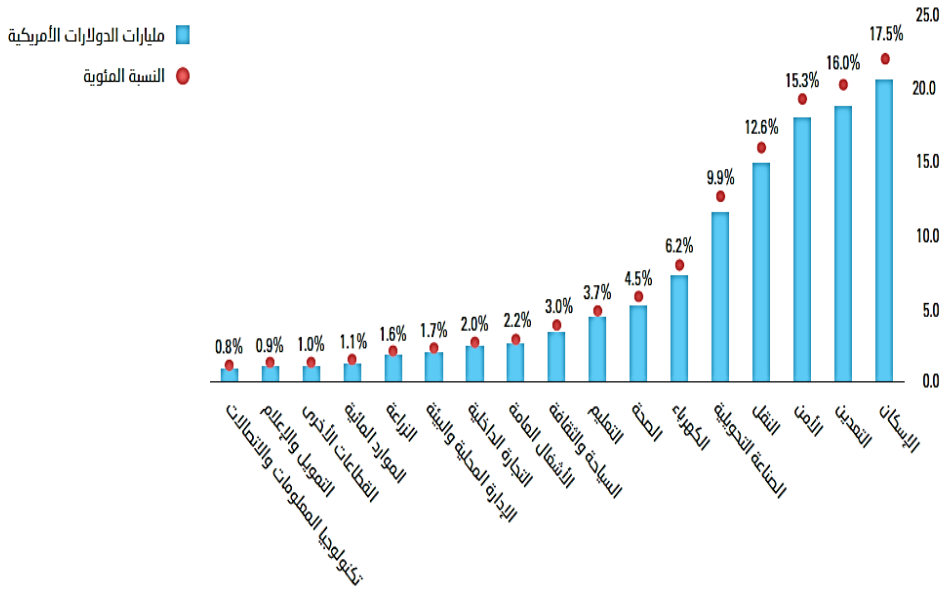

المصدر: الإسكوا، تقديرات والإحصاءات.

كما لوحظ تعمق الخلل في التركيب الهيكلي المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب ، بسبب تأثر قطاعات الإنتاج الحقيقي سلباً بالحرب، وهو ما أدى إلى توسع قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى، والموضحة بالشكل الآتي:

الشكل (٢): تطوير مساهمة القطاعات في الاقتصاد الوطني

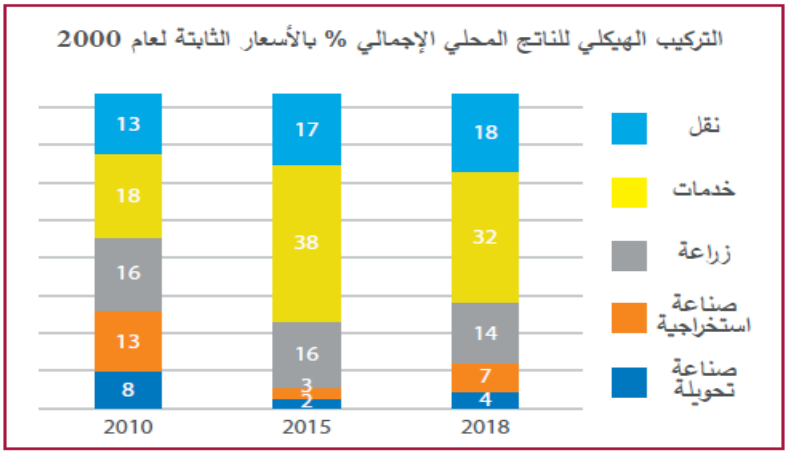

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية.

حيث دفعت ظروف الحرب الاقتصاد السوري إلى تطور واضح في زيادة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كنتيجة منطقية للتراجع الكبير في قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية والاستخراجية، وتحول قوة العمل في قطاع الخدمات والنقل إلى المناطق الآمنة، وهذا ما عمق أكثر الاختلال البنيوي في الاقتصاد السوري (تقرير هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٢٠، ص٥٦).

أما بالنسبة لدور الحكومة السورية في ظل الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها، حيث حاولت الاستمرار بجهد جهيد في تقديم الخدمات الأساسية ولا سيما الغذاء والتعليم، ولكن كان هناك تباين في توزيع تلك الخدمات بين المناطق، وكان المتضرر الأكبر من الحرب، مرافق التخزين والإنتاج، حيث انخفضت القدرة على جمع الحبوب وإنتاج الخبز، حيث من بين ١٤٠ مركزاً لجمع القمح كانت تعمل قبل الحرب، لم ينتج سوى ٤٠ مركزاً مع توقف العديد من المطاحن والمخابز عن العمل، مما اضطر الحكومة إلى رفع سعر الخبز، ومن ثم التوجه نحو تطبيق برنامج الدعم الحكومي لبعض السلع الأساسية، في محاولة منها لتحقيق استمرارية تقديم الخدمات الأساسية (Martinez & Eng, 2016, p٤٢).

بالإضافة إلى ما سبق، ساهمت العديد من الممارسات بشكل سلبي على الاقتصاد السوري وهي (عربش وصالح، ٢٠١٩، ص٦٤):

- تقييد التحويلات المالية وفرض عقوبات على المؤسسات المصرفية، وتقييد حركة النقل الدولي والتأمين، وتراجع رؤوس الأموال، واتخاذ العديد من دول الجوار قرارات أسهمت في سحب رؤوس الأموال من السوق، وزيادة الاعتماد على شركات الحوالات بالتوازي مع بروز قنوات غير نظامية للأشخاص والأموال.
- السيطرة على عدد من المنافذ الجمركية والمعابر، مع تقييد فيزيائي للعبور سواءً للبضائع والسلع أو الأفراد، مما شكل ضرراً بالغاً في عمليات الإمداد الدولي وتصريف المنتجات السورية.
- دخول المؤشرات الاقتصادية الكلية المنحى السلبي، مع تفاقم البطالة وتراجع الاستثمار وانخفاض مستويات التبادل التجاري وتراجع الإنفاق وهجرة عوامل الإنتاج والأطر والكفاءات التي كانت ومازالت سورية بأمس الحاجة لها.
- تدهور سعر صرف الليرة السورية وتباطؤ الادخار وتآكله (الادخار العائلي بعد المصرفي)، وانخفاض الاستثمار، وارتفاع تكاليف المعيشة مع ارتفاع الأسعار المحررة وتكاليف النقل وانكفاء الاستهلاك، وضعف الاندماج الجغرافي للاقتصاد الوطني.

انعكاس سياسات إعادة الإعمار على الاقتصاد الوطني:

من أجل معرفة أهمية سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري يجب معرفة مدى تطور في المؤشرات الاقتصادية لسياسة إعادة الإعمار من أجل التمكن من الحكم على مدى نجاح هذه السياسات وفعاليتها، وذلك من خلال دراسة الفترة الزمنية ٢٠١١-٢٠٢٠ وهي فترة الحرب والتي من المفترض طبقت فيها سياسات إعادة الإعمار.

➢ مؤشر النمو الاقتصادي:

تم دراسة مؤشر النمو الاقتصادي في سورية من خلال المؤشرات الفرعية (الناتج المحلي الإجمالي، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الرقم القياسي الوطني لأسعار المستهلك). وطالما نتكلم عن أهمية سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري، سوف نتناول الفترة الزمنية من ٢٠١١-٢٠٢٠ كونها الفترة الزمنية المعنية بسياسات إعادة الإعمار.

الجدول (١) مؤشرات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ل.س)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل التضخم (%)	الرقم القياسي الوطني لأسعار المستهلك (سنة الأساس ٢٠١٠)
2011	143098	1.10	11.60	100
2012	133810	-25.90	26.20	106.3
2013	136657	-22.50	31.80	145.1
2014	179951	-3.90	37.10	264.5
2015	249082	0.10	38.20	324.2
2016	323137	-5.20	36.90	448.8
2017	439761	-0.80	37.20	662.9
2018	495552	-0.40	13.20	782.8
2019	578203	-2.60	19.80	790.1
2020	831213	-3.40	48.90	896.2

المصدر: بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ الآتي:

- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أنه كان ١٤٣٠٩٨ مليار ل.س في عام ٢٠١١ وانخفض خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ومن ثم تحسن في عام ٢٠١٤ حيث بلغ ١٧٩٩٥١ مليار ل.س، ومن ثم بدأ بالتحسن التدريجي خلال السنوات اللاحقة حيث بلغ في عام ٢٠١٨ حوالي ٤٩٥٥٥٢ مليار ل.س وفي عام ٢٠٢٠ وصل إلى ٨٣١٢١٣ مليار ل.س، مما يدل على أن النمو الاقتصادي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في سورية قد تمكن من التعافي التدريجي في ظل سنوات الدراسة والدليل هو النمو التدريجي له خلال هذه السنوات.

- على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أنه كان في عام ٢٠١١ ١,١٠% ولكن انخفض بشكل كبير في عام ٢٠١٢ إلى -٢٥,٩٠% وكذلك في عام ٢٠١٣ بلغ -٢٢,٥٠%، وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو مؤشر على تدني مستوى معيشة الفرد، حيث بلغ في عام ٢٠٢٠ -٣,٤٠% على الرغم من تحسن الناتج المحلي الإجمالي.

- بالنسبة لمعدل التضخم، نلاحظ أنه كان بشكل تصاعدي خلال سنوات الدراسة، حيث كان في عام ٢٠١١ بنسبة ١١,٦٠%، واستمر تصاعدياً حتى عام ٢٠١٨ حيث انخفض إلى ١٣,٢٠%، ومن ثم عاود الارتفاع ليسجل في عام ٢٠٢٠ نسبة ٤٨,٩٠%، مما يدل كذلك على تدني مستوى معيشة الفرد.

– الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سجل كذلك ارتفاعاً حيث كان في عام ٢٠١١ بالرقم ١٠٠ وارتفع بشكل تدريجي ليسجل في عام ٢٠١٥ ٣٤٢,٢ وفي عام ٢٠٢٠ وصل إلى ٨٩٦,٢ وهذا يدل على ضعف في القوة الشرائية وارتفاع في مستوى الأسعار وهذا يشير إلى الأثر السلبي للتجارة الداخلية والخارجية على النمو الاقتصادي.

ويرى الباحث من خلال الجدول (١) أنه على الرغم من بعض التحسن الظاهري في الناتج المحلي فإن المؤشرات الأخرى توضح أن هذا التحسن لم يكن ذا أثر تنموي فعلي. كماتشير البيانات إلى أن سياسات إعادة الإعمار لم تنجح في تحقيق الاستقرار الإقتصادي أو تحسين مستوى المعيشة. حيث هناك حاجة لإعادة هيكلة السياسات الإقتصادية ضمن إطار تنموي شامل يعالج الاختلالات البنيوية ويعزز العدالة في التوزيع وتحسين بيئة الإستثمار.

- مؤشر الاستثمار:

سيتم دراسة مؤشر الاستثمار كأحد مؤشرات سياسة إعادة الإعمار من خلال مؤشر المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي السوري للفترة الزمنية ٢٠١١–٢٠٢٠.

الجدول (٢) المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي السوري للفترة الزمنية٢٠١١–٢٠٢٠

السنة	المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة (مليون ل.س)	نسبة التغير (%)
2011	643926	
2012	219277	−66%
2013	151047	−31%
2014	77061	−49%
2015	101690	32%
2016	456671450	44892%
2017	242507	−100%
2018	461693090	19023%
2019	271652829	−41%
2020	198452342	−27%

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية.

من خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ الآتي:

إن المجموع التراكمي لرؤوس الأموال المستثمرة في كافة شركات ومؤسسات القطاع الحكومي بحسب بيانات وزارة الصناعة السورية كان متذبذب خلال السنوات المدروسة، حيث كان في عام ٢٠١١ بمجموع ٦٤٣٩٢٦ مليار ل.س، وانخفض خلال الأعوام السابقة حتى عام ٢٠١٥ ليسجل ١٠١٦٩٠ مليار ل.س مما يدل على انخفاض جانب الاستثمار في سورية في سنوات الحرب، ولكن ارتفع بشكل كبير خلال عام ٢٠١٦ ليسجل 456671450 مليار ل.س، ولكن انخفض بالسنة التالية ٢٠١٧ ليسجل ٢٤٢٥٠٧ مليار ل.س، وعاود الارتفاع في السنة ٢٠١٨ ليسجل 461693090 لمليار ل.س ومن ثم انخفض حيث بلغ في عام ٢٠٢٠ مجموع 198452342 مليار ل.س مما يدل على وجود محاولات من الحكومة السورية لدعم الاستثمار ، والنمو الأخير يدل على قدرة الاستثمار على دعم سياسة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

ويرى الباحث من خلال الجدول (٢) أن الإستثمار الصناعي خلال فترة الدراسة كان غير منتظم وغير مستقر يعكس تأثره الشديد بالعوامل السياسية والأمنية وغياب بيئة مشجعة ومستقرة. ويشير التذبذب الحاد في البيانات إلى أن السياسات الإقتصادية لم تكن فاعلة بشكل كاف لجذب أو تحفيز الإستثمار طويل الأمد. وتعكس هذه الأرقام ضعف التخطيط الإستثماري وغياب الرؤية الواضحة حيث لم ترتبط الإستثمارات فعليا بمؤشرات تنموية مستدامة.

➢ مؤشر معدلات الصرف:

سيتم حساب هذا المؤشر من خلال معرفة عامل التحويل البديل لاقتصاديات التنمية هو السعر السنوي الأساسي لصرف النقد الأجنبي المستخدم بطريقة أطلس الخاصة بالبنك الدولي، والقاعدة هي أنه السعر الرسمي لصرف النقد الأجنبي الوارد بالإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، وتنشأ الاستثناءات من المزيد من التحسينات التي يدخلها موظفو البنك الدولي. ويتم التعبير عنه بوحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ومن ثم تم حساب معدل التغير في سعر الصرف.

الجدول (٣) مؤشر سعر الصرف في سورية خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠٢٠

السنة	السعر السنوي لصرف النقد الأجنبي مقابل الليرة السورية (ل.س)	نسبة التغير (%)
2011	48.16	
2012	70.04	45%
2013	137.52	96%
2014	167.98	22%
2015	290.48	73%
2016	486.40	67%
2017	509.97	5%
2018	445.69	-13%
2019	514.18	15%
2020	1547.62	201%

المصدر: بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ:

إن معدل سعر الصرف كان تصاعدياً خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الصعبة، حيث كان سعر الصرف في عام ٢٠١١ وسطي ٤٨,١٦ ل.س وارتفع بشكل كبير حيث سجل في عام ٢٠٢٠ وسطي ١٥٤٧,٦٢ ل.س حيث كانت نسبة التغير ٢٠١% وهذا التضاعف الكبير يدل على مدى فقد الليرة السورية لقيمتها الكبيرة أمام العملات الصعبة.

ويرى الباحث من خلال الجدول (٣) أن سعر الصرف يعكس بدقة ضعف فاعلية السياسات الإقتصادية خلال فترة الدراسة حيث فشلت الأدوات النقدية في الحفاظ على استقرار سعر الصرف كما أن تقلبات سعر الصرف كانت لها تأثيرات مباشرة على التضخم وتكاليف الإنتاج وتآكل القدرة الشرائية للمواطنين. ويعتبر أن عدم وضوح السياسات الإقتصادية وغياب تنسيق السياسة النقدية والمالية ساهم في إنعدام الثقة بالليرة السورية.

الحلول الوطنية ومدى النجاح وحافز للاستمرارية:

١. محاولة المحافظة على تماسك الاقتصاد الوطني:

لقد حاول الاقتصاد السوري الصمود بفعل استغلال طاقات الاقتصاد الكامنة من خلال تقليص فجوة الإنتاج (الفرق بين الناتج المحلي النظري والناتج المحلي الفعلي)، وهناك العديد من النقاط في التجربة السورية كدليل للحفاظ على تماسك الاقتصاد السوري: (عربش وصالح، ٢٠١٩، ص٦٥-٦٦):

- تأمين الحاجات الأساسية من الاستهلاك السلعي للمواطنين (الغذاء والدواء) تأمين العرض السلعي للسلع الأساسية من خلال مؤسسات التدخل الإيجابي، وتركيز عمل الحكومة على تأمين الحاجات الأساسية من التعليم والصحة والخدمات الأساسية.
- استمرار عمل مؤسسات الدولة وتقديم الرواتب للموظفين ، والاستمرار بتقديم الخدمات الإدارية للمواطنين داخل سورية، وإعادة ترميم وبناء المرافق الحكومية المتضررة.
- مواجهة انعاكس التدهور في قيمة الليرة السورية وانخفاض القوة الشرائية من خلال إجراءات المصرف المركزي السوري واتخاذ بعض التدابير القانونية.
- تحقيق انزياح في عمليات التجارة الخارجية والإفادة القصوى من القطع الأجنبي المتاح تجاه تأمين استيراد سلع الاستهلاك الضرورية بما فيها مشتقات الطاقة وتأمين مستلزمات العمليات الإنتاجية.
- زيادة التحويلات المالية للمواطنين التي أصبحت تمر عبر القنوات النظامية.

٢. منح دور أكبر للقطاع الخاص:

يجب أن يتجلى دور ومساهمة القطاع الخاص السوري خلال مرحلة ما بعد الحرب على النحو الذي يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، على اعتباره قطاع اقتصادي ديناميكي تنافسي منظم يتمتع بحرية الحركة في السوقين المحلية والخارجية وفق قوانين العرض والطلب، والدخول في جميع المشاريع (التجارية، الصناعية، الصحة، التعليم، النقل، الإسكان، وغيرها)، بصرف النظر عن نوعها ومكانها، مما يمكنه من لعب دور مهم وفاعل في تحقيق سياسات إعادة الإعمار، مع التنويه أن هذه المشاريع يجب أن تأخذ حيزاً من أولويات الحكومة السورية خلال مرحلة إعادة الإعمار، حيث يجب استثمار التوجه الذي يسير فيه القطاع الخاص في سورية والذي يسعى

إلى اعتماد صيغة الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام لتمويل المشاريع الكبرى ومشاريع البنية التحتية، ومنح المنظمات الداعمة للأعمال، من غرف واتحادات أدواراً أكثر حيوية في مجال تطوير المجتمع المحلي (التدريب المهني، مبادرات في مجال الصحة والتعليم والبيئة، خلق فرص عمل، ربط مخرجات التعليم بسوق العمل). (هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ٢٠٢٠، ص٥٥).

وكان من أهم توصيات ورشة العمل الخاصة بإدماج القطاع الخاص في مشروع إعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة في سورية:

– إعادة النظر بالأولويات فيما يتعلق بالمسؤوليات الاجتماعية للشركات وإعطاء الأولوية للجانب الاجتماعي.

– تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في عملية إعادة الإعمار.

– ضرورة تبني القطاع الخاص لمبادرات متعلقة بالعمل اللائق: كتحسين ظروف العمل، والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

– التركيز على التشابك الزراعي والصناعي وبناء الشراكات الاستراتيجية.

– دعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال دعم البنوك والمؤسسات المالية التي تدعم مشاريع التنمية الاجتماعية.

ولكن يبقى الرهان الأساسي، هو القدرة على تعزيز القدرة الشرائية للمواطن السوري، وضبط مستويات الأسعار، وتعزيز الدور الحكومي في ضبط نشاطات الاقتصاد غير الرسمي التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الرسمي الوطني.

٣. تعزيز النمو الاقتصادي الموجه بالابتكار:

ويتحقق ذلك من خلال هجر استراتيجية استبدال البنى التحتية بما كان قائماً قبل تهديمها، وعدم الاستمرار باعتماد مبدأ الكلفة المنخفضة التقليدية في عمليات إنتاج السلع والخدمات، وتبني مقاربة منظوماتية للتجديد والابتكار وإنشاء بنية تحتية للبحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية للبحث والتطوير التقاني، لأنها تساعد في تحريك عجلة النمو الاقتصادي والدخول في نهج التنمية المستدامة (UNDP, 2008, p ١٧).

٤. منظومة الاستثمار والإطار القانوني:

تحتاج سورية إلى استثمارات كبيرة في إعادة الإعمار، ولذلك يجب وضع الصيغة القانونية المفصلة ولكامل جوانب إعادة الإعمار، من خلال تنفيذ عقد إنشاء مدن صناعية ومحطات توليد للطاقة المتجددة، ووضع الصيغ القانونية المناسبة لعقود التشاركية من أجل بلوغ التخصيص الأمثل للموارد والاستثمارات، بحيث تصبح هذه الاستثمارات معززة للقيمة المضافة (صومي وداود، ٢٠١٩، ص١٢).

بالتالي أن الاقتصاد السوري في المرحلة القادمة، سيكون بحاجة إلى نموذج مغاير يعيد ترتيب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما عبر عنه البرنامج الوطني التنموي لسورية، عندما ربط جميع الأهداف الاستراتيجية والمرحلية والخطط الإطارية بالمراحل الأربعة (مرحلة الإغاثة والاستجابة للاحتياجات، مرحلة التعافي،

مرحلة الانتعاش، ومرحلة الاستدامة التنموية)، بحيث صار من الأفضل تقسيم الأهداف الاستراتيجية والأهداف المرحلية والبرامج الإطارية حسب المرحلة التنموية المقابلة لها.

١١. إختبار الفرضيات:

❖ نتيجة إختبار الفرضية الأولى: تمتلك سياسات إعادة الإعمار في سورية إطاراً تنموياً يخدم بناء الدولة:

تشير نتائج التحليل إلى وجود أثر ذي دلالة معنوية لسياسات إعادة الإعمار ضمن إطار تنموي على بناء الدولة، إلا أن هذا الأثر ظل محدودا بسبب العقوبات الإقتصادية وضعف التنسيق المؤسسي. فقد تبين أن السياسات لم تفعل بالشكل المطلوب لتحقيق تكامل بنيوي وقطاعي يدعم التنمية المستدامة، مما يؤكد الحاجة لإعادة صياغة الإطار التنموي لسياسات الإعمار على نحو أكثر فعالية.

❖ نتيجة إختبار الفرضية الثانية: تمتلك سياسات إعادة الإعمار فاعلية في بناء الاقتصاد السوري:

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لسياسات إعادة الإعمار على مؤشرات النمو الإقتصادي والإستثمار وسعر الصرف خلال فترة الدراسة. فقد تبين من خلال البيانات أن الأداء الإقتصادي كان ضعيفا، ولم تحقق سياسات إعادة الإعمار أهدافها على مستوى التعافي الإقتصادي، مما يشير إلى قصور في فاعلية هذه السياسات ضمن الإطار الزمني المدروس.

١٢. الاستنتاجات:

١. إن الإطار الفكري لسياسات إعادة الإعمار في سورية مستنبط من الرؤية الوطنية الكلية لهوية الاقتصاد السوري خاصةً في المرحلة القادمة من البناء ضمن المرونة والتدرج في تحقيق الغايات الكلية والفرعية وبالتوليفة القطاعية والزمانية والجغرافية وبأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأيضاً حوكمة النشاط الاقتصادي وتنميته ضمن الثوابت الوطنية العليا لرسم مستقبل مستقر.

٢. ولكن لحد نهاية الفترة المدروسة لم تتمكن سياسات إعادة الإعمار من أخذ المجرى الصحيح لها، والسبب يعود إلى استمرارية فرض العقوبات الاقتصادية على سورية، وتقييد حركة الأموال والأشخاص، وهذا يتوازى مع نهج الحكومة في تطبيق أولوياتها في تأمين الخدمات الأساسية للمجتمع السوري، وتأمين استمرارية عمل المؤسسات الحكومية، وبالتالي يجب الالتفات إلى تعزيز دور القطاع الخاص على اعتباره الرافد الأساسي لتطبيق سياسات إعادة الإعمار وأخذ جزء من العبء عن القطاع الحكومي في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار على مستوى البنى التحتية، والقطاع الخدمي المدمر، وقطاعات الصناعات التحويلية، والذي لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب من المستثمرين بسبب العقبات التشريعية التي لم تلقى المعالجة المطلوبة.

٣. إن وضع سياسات إعادة الإعمار في إطار تنموي يستلزم إعادة تأسيس الحكومة الاقتصادية من خلال تحسين إدارة الموارد، والتناسق بين السياستين المالية والنقدية، وتعزيز السياسات الحكومية عبر القطاع الخاص والمنظمات غير الرسمية لتجاوز النقص في إمكانيات الحكومة، ومكافحة البطالة

وتحسين مستويات المعيشة وضمان الإنصاف في التوزيع والاستقرار الاقتصادي، وإجراء تعديلات في الحوافز والفرص والتفضيلات للمؤسسات التي ستقوم بإعادة البناء.

٤. إن فاعلية سياسات إعادة الإعمار في بناء الاقتصاد السوري لم تتحقق، حيث من خلال التحليل تبين أن المؤشرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة لم تكن بالمستوى الجيد، لا على مستوى النمو الاقتصادي، أو على مستوى الاستثمار، وكذلك معدلات سعر الصرف، وهذا يؤكد ضرورة وضع سياسات إعادة الإعمار ضمن إطار تنموي يقود بالمحصلة إلى تحقيق الفاعلية المطلوبة في بناء الاقتصاد السوري.

١٣. التوصيات:

١. ضرورة اعتماد مقاربة لإعادة البناء تأخذ بالحسبان إدماج استراتيجيات متعددة في آن واحد بهدف تحقيق التنمية المطلوبة في كافة القطاعات المتضررة، والنهوض بالاقتصاد والمجتمع السوري من جديد.

٢. ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار ليكون الشريك الداعم للحكومة في تطبيق سياسات إعادة الإعمار.

٣. ضرورة تعزيز مشاريع الطاقة المتجددة كأحد السبل في توفير احتياجات الطاقة لدعم مشاريع إعادة الإعمار في ظل الوضع الراهن من تدني في تأمين مستلزمات الطاقة التقليدية.

٤. إيجاد الحلول المناسبة للتغلب على العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد، من خلال تعزيز الشراكات مع الدول الصديقة بهدف تعزيز جانبي الاستيراد والتصدير، وتأمين القطع الأجنبي، واستقدام الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للعمل في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

٥. ضرورة جذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب.

المراجع:

المراجع العربية:

-البنك الدولي، *قاعدة البيانات الرسمية*.

-تقرير الإسكوا. (٢٠٢٠). *سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب*. الأمم المتحدة.

-الخوري، علي. (٢٠١٩). *إعادة الإعمار بوابة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي والعمل المشترك*. الطبعة الأولى. مجلة الوحدة الاقتصادية العربية. جامعة الدول العربية. القاهرة. مصر.

-سكر، نبيل. (٢٠١٦). *الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في إعادة إعمار سورية وفرص لبنان فيها*. مقال منشور في الموقع الإلكتروني للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار.

-سلميان، عدنان. (٢٠١٩). *فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب*. مركز دمشق للأبحاث والدراسات. دمشق، سورية.

-صومي، جورج، داود، معن. (٢٠١٩). *واقع إدارة الموارد المائية في سورية والتنبؤات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٥*. سلسلة أوراق سورية. مشروع سورية ٢٠٢٥.

-عربش، زياد. صالح، أحمد. (٢٠١٩). *الاستراتيجي لإعادة البناء في سورية- الأسس النظرية والمقاربة الوطنية وتكامل السياسات*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد ٣٥. العدد ١.

-العيسة، جهاد. (٢٠٢١). *إعادة إعمار مجتمعات ما بعد الحرب وبناء استقرارها: المصالح الاقتصادية والأمية أم التنمية المستدامة*. مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث. المجلد ٧. العدد ٢. ص٢٩-٤٩.

-كيكي، محمد. (٢٠١٦). *تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية*. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق.

-المجموعة الإحصائية السورية. ٢٠٢٣.

-هيئة التخطيط والتعاون الدولي. (٢٠٢٠). *تقرير حول الاستعراض الوطني الطوعي الأول عن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠*. الجمهورية العربية السورية.

المراجع الأجنبية:

- Castillo, G. (2015). *Economic Reconstruction and Reforms in Post-Conflict Countries.* CRPD Working Paper No. 25.

- Mario, C. Dosi, G. & Stiglitz, J. (2009). *Industrial Policy and Development: The Political Economy of Capabilities Accumulation.* Toronto: Oxford University Press.

- Martinez, J, and Eng, B. (2016). *The unintended consequences of emergency food aid: Neutrality, sovereignty and politics in the Syrian civil war*, 2012–15. International Affairs, vol. 92, No. 1.

- Mezzera, M. (2012). *The Political Economy of State-building in Situations of Fragility and Conflict: from Analysis to Strategy*, Conflict Research Unit, Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael' January.

- Paul. C. (2007). *Post-Conflict Recovery: How Should Policies Be Distinctive*?". Oxford University. http://users.ox.ac.uk/~econpco/research/pdfs/PostConflict-Recovery.pdf

- Rached, K & Jamil, SH. (2023). *Postwar State-Reconstruction: Iraq after ISIS as a Case Study*. analecta polit Journal. Vol. 13. No. 25. PP. 01-22.

- Ramsbotham, O, Woodhouse, T, Miall, H. (2016*). Contemporary Conflict Resolution, 4th Edition, Cambridge; Malden,* MA: Polity Press.

- Sakalasuriy, M, Haigh, R, Amaratunga, D. (2016). *The consequences of post conflict reconstruction: a review of literature.* 12th International Conference of the International Institute for Infrastructure Resilience and ReconstructionAt: University of Peradeniya, Kandy, Sri Lanka.

- UNDP. (2008*). Post-Conflict Economic Recovery: Enabling Local Ingenuity*. Bureau for Crisis Prevention and Recovery. UNDP, USA.